



أثر البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019 *The Impact of Islamic Banks on Enhancing Financial Inclusion in Algeria During the Period 2004-2019*

أ.د. بوسماحة محمد

ط.د بن ديدة ميادة *

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي،
جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب
الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

bousmaha.mohammed@univ-bechar.dz

miyyada.bendida@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2024/01/23

تاريخ القبول: 2024/01/17

تاريخ الإرسال: 2023/10/10

ملخص:

إن كلا من موضوع البنوك الإسلامية والشمول المالي يكتسبان أهمية بارزة على الساحة المصرفية، حيث نصت أغلب الدراسات المرتبطة بموضوع البنوك الإسلامية والشمول المالي على أنه هذه الأخيرة تساهم في زيادة مؤشرات الشمول المالي. هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي خلال الفترة 2004-2019 في الجزائر؛ فقد اعتمدنا على منهجية قياسية متمثلة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام المتغيرات المتمثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي ATM والذي يعبر عن المتغير التابع لتمثيل الشمول المالي، اما المتغيرات المستقلة تتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDP. خلصت الدراسة الى أن العلاقة بين البنوك الإسلامية متمثلة في أصول البنوك الإسلامية وأجهزة الصراف الآلي ATM باعتباره مؤشر للشمول المالي في الجزائر هي علاقة موجبة وبالتالي يمكن القول ان البنوك الإسلامية تساهم إيجابيا في تعزيز الشمول المالي، غير أن هذا لا يعني ان الشمول المالي يسجل مستويات مرتفعة في الجزائر فلا تزال نسبه تسجل بمستويات ضعيفة. الكلمات المفتاحية: أجهزة صراف آلي ATM، بنوك إسلامية، جزائر، شمول مالي، مؤشرات شمول مالي.

Abstract :

Both the subject of Islamic banks and financial inclusion are important in the banking arena. Most studies related to the subject of Islamic banks and financial inclusion state that the latter contributes to increasing financial inclusion indicators.

This study aimed to test the relationship between Islamic banks and financial inclusion during the period 2004-2019 in Algeria; We have relied on a standard methodology of the multiple linear regression model using the variables of the number of ATMs that reflect the variable of financial inclusion representation, while the independent variables are GDP per capita.

The study concluded that the relationship between Islamic banks represented by the assets of Islamic banks and ATMs as an indicator of financial inclusion in Algeria was a positive one and that, therefore, Islamic banks could be said to contribute positively to the promotion of financial inclusion, but that did not mean that financial inclusion recorded high levels in Algeria.

Key Words: Automated Teller Machines (ATM); Islamic Banks; Algeria; Financial Inclusion; Financial Inclusion Indicators.

JEL Classification: G21.

* مرسل المقال: بن ديدة ميادة (miyyada.bendida@univ-bechar.dz)



المقدمة:

يمثل كلا من موضوع الشمول المالي و البنوك الإسلامية أهم المواضيع التي أبرزت مكانتها على الساحة المالية الدولية، فقد ازداد الاهتمام بهذين الأخيرين جراء الأزمة المالية العالمية 2008 التي لا يزال العالم يعاني من تبعاتها الى يومنا هذا، حيث أثرت هذه الأخيرة بشكل كبير على الفئات المهمشة ماليا و ذوي الدخل المنخفض، مما جعل معظم دول العالم تسعى جاهدة إلى توسيع شبكة نظامها المالي من أجل ضم جميع أفراد المجتمع الى النظام المالي الرسمي و تمكينهم من الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية في كل مكان و زمان و بأقل تكلفة لتحسين ظروفهم المعيشية .

فأصبح الشمول المالي محل اهتمام جميع دول العالم و محورا أساسيا في أجندة المؤسسات المالية و النقدية الدولية و البنوك المركزية؛ وبالرغم من المكانة التي اكتسبها موضوع الشمول المالي في الساحة المالية العالمية إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشكل عام ومعترف به عالميا، نظرا لأن الشمول المالي له جوانب عديدة ويتم التعامل معه بشكل مختلف في دول العالم؛ فأعطت لجنة الشمول المالي في الهند (رئيس، يناير 2008) التابعة للحكومة الهندية تعريفا للشمول المالي في بداية تقريرها على أنه " عملية ضمان حصول الفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض، على الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب عند الحاجة بتكلفة معقولة".

كذلك بالنسبة لصناعة الخدمات المصرفية فقد شهدت نموا مستمرا على الساحة المالية الدولية نتيجة لاهتمامهم بالتمويل الأخلاقي، و ابتكار خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية، مما يساعد في توسيع شريحة الشباب المسلمين الذين يبحثون عن تمويل و خدمات مالية إسلامية؛ نظريا يمكن القول أن البنوك الإسلامية تلعب دورا هاما في جلب الافراد الذين لا يتعاملون بالخدمات المالية المصرفية من أجل تفادي المعاملات الربوية، وبالتالي زيادة مؤشر الشمول المالي و الذي يعبر عنه بثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في نسبة المالكين للحسابات المصرفية في المؤسسات المصرفية ونسبة المودعين في المؤسسات المصرفية، نسبة المقترضين من المؤسسات المصرفية.

الإشكالية: من خلال ما سبق تتجلى لنا معالم اشكاليتنا الرئيسية والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: **ما مدى**

مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشر أجهزة الصراف الآلي ATM؟

وهذا يقودنا الى طرح الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ما المقصود بالشمول المالي؟
- ماهي أبعاد الشمول المالي؟
- فيما تتمثل الخدمات البنكية الإسلامية؟

الفرضيات: من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح الفرضيات التالية:

- يتأثر الشمول المالي بالخدمات المالية المقدمة من البنوك الإسلامية.
- تتمتع البنوك الإسلامية في الجزائر على انتشار واسع في الساحة المصرفية.



أهمية الدراسة: تتجلى أهمية بحثنا في إثراء موضوع البنوك الإسلامية والشمول المالي في الجزائر من خلال التطرق الى المفاهيم النظرية الخاصة بالموضوعين محل الدراسة نظرا لمكانتهم الهامة على مستوى النظام المالي المصري.

اهداف الدراسة: هدف هذا البحث الى دراسة العلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي من أجل الوقوف على واقع البنوك الإسلامية في الجزائر ومدى انتشارها في الساحة المصرفية، وإثراء دورها في تحقيق شمول مالي واستقطاب فئة الافراد المحجمين عن التعاملات المالية في البنوك التقليدية بسبب الفوائد الربوية.

منهجية الدراسة: من أجل دراسة العلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي خلال الفترة 2019-2004 في الجزائر؛ فقد اعتمدنا على منهجية قياسية متمثلة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام المتغيرات المتمثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي **ATM** والذي يعبر عن المتغير التابع لتمثيل الشمول المالي، اما المتغيرات المستقلة تتمثل في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي **GDP** والتي تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي - مؤشرات التنمية-، وفيما يخص مجموع أصول البنوك الإسلامية المعتمدة في الجزائر ممثلة ببنك البركة الجزائر وبنك السلام الجزائر فقد تم جمعها من خلال قاعدة بيانات **BANKSCOPE** والقوائم المالية للبنكيين.

الدراسات السابقة:

دراسة قاسي يسمينه ويشكير عابد بعنوان واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية -: هدفت الدراسة الى التعرف الى واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية انطلاقا من الجانب النظري للمتغيرات الدراسة بالتطرق الى مفهوم الشمول المالي، أهدافه أهميته وفوائده ثم عرض تطور المصارف الإسلامية وعلاقتها بالشمول المالي؛ ثم اجراء دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية متمثلة في الجزائر، مصر وفلسطين في الجانب التطبيقي. تحصلت الدراسة على النتائج التالية ان الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة، كما يلعب دورا هاما على مستوى المصارف الاسلامية في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة.

دراسة Selman Ahmed Shaikh et al بعنوان role of Islamic Banking in Financial

inclusion: prospects and performance: هدفت الدراسة الى استكشاف حالة الشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي. من خلال تقدير فجوة انتشار التمويل الأصغر في دول منظمة التعاون الإسلامي لتركيز الانتباه على مدى الاستبعاد المالي غير الطوعي في دول منظمة التعاون الإسلامي. وفقاً لتقديرات الدراسة، خلصت الى أنه حتى 10٪ من الفقراء لا يخضعون لرادار التمويل الأصغر في 26 دولة من أصل 36 دولة في منظمة التعاون الإسلامي حيث تتوفر بيانات كافية، اي أن نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات بنكية في 25 من أصل 48 دولة في منظمة التعاون الإسلامي تقل عن 20٪. ولتقليل الإقصاء المالي، أوصى الباحثين المؤسسات المالية الإسلامية بالاستفادة من التكنولوجيا، واستخدام أساليب التمويل القائمة على الأسهم، وتركيز الانتباه على التمويل الأصغر.



دراسة daud Mustafa ,Abu-Bakr jamilu baita and aminu Yusuf Usman بعنوان impact analysis of Islamic finance on financial inclusion and economic growth in selected Muslim countries :lessons for Nigeria

الإسلامي على النمو الاقتصادي و الشمول المالي في عينة من البلدان الإسلامية (المملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وتركيا وإندونيسيا والبحرين وباكستان). من اجل استخلاص تجارب هذه الدول و استفادة نيجيريا منها واستخدامها بكفاءة في الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي (IBF) من أجل الشمول المالي والنمو الاقتصادي. الدراسة نهج نموذج المعادلات المتزامنة (SEM) بالاعتماد على بيانات السنوات من 2011 إلى 2014. بشكل أساسي، تشير النتائج الرئيسية إلى وجود تأثيرات إيجابية وهامة بين التمويل الإسلامي (IF) والنمو الاقتصادي. أيضاً، يتأثر الشمول المالي إيجابياً بـ (IF) ولكن ليس بشكل كبير. لذلك، توصي هذه الدراسة بأن تستمر حكومات البلدان التي شملتها العينة في تعزيز نمو الإطار المتكامل لمزيد من الفرص والمكاسب التنموية، لا سيما لتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً.

I. الإطار النظري للشمول المالي:

1. ماهية الشمول المالي:

ان توفير الخدمات المالية يسهل امور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الاهداف طويلة الاجل الى حالات الطوارئ الغير متوقعة. ويوصفهم اصحاب حسابات، فمن المرجح ان يستخدموا خدمات مالية اخرى مثل التأمين والائتمان، لبدء الاعمال التجارية وتوسيعها والاستثمار في التعليم والصحة وادارة المخاطر ومواجهة الصدمات المالية وهو ما يمكنهم من تحسين حياتهم بشكل عام.(www.albankaldawli.org, s.d.)

1.1 مفهوم الشمول المالي:

عرفه البنك الدولي على انه امكانية وصول الافراد والشركات الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات ومدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.(www.albankaldawli.org, s.d.)

يشير مصطلح الشمول المالي الى مدى حصول سكان دولة ما واستخدامهم للخدمات المصرفية بأسعار في التناول مثل الايداعات، الاقتراض وارسال وتلقي التحويلات المالية كالدفعات والرواتب. (كريستوفر باين ، 2017، صفحة 05)

يتمثل الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة اقل وجودة أكبر. (اضاءة نشرة توعوية، 2016)

حسب صندوق النقد العربي يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي الى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء



وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. (طلحة الوليد و صبري الفران، 2020)

تعريف البنك المركزي المصري: اتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم. (الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 15 سبتمبر 2020، صفحة 09)

1. 2. اهداف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي الى تحقيق جملة الاهداف تتمثل في:

العمل على تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تقليل التفاوت في الدخل وزيادة العمالة والادخار، وبالتالي سد الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

سهولة الوصول الى الخدمات المالية وتوفرها مما يزيد من فرص الاستثمار وتمويل المشاريع وبالتالي توفير نظام مالي متطور.

خلق بيئة تنافسية وزيادة نمو الشركات وبالتالي تتجاوز اثار فوائد الشمول المالي في المجال المالي الى الاقتصاد الحقيقي. (القادر و علي)

تحقيق حالة استقرار للنظام المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك بما يضمن تحقيق ترابط بين الاهداف المرسومة واهمها الوصول الى مستخدمي الخدمة. (مصطفى، كريم، عدنان، و عبد الله)

1. 3. اهمية الشمول المالي:

يساهم الشمول المالي في الجوانب الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاستراتيجية للدول خاصة الدول التي لا تزال نامية، اذ تتجلى أهميته في ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

أ- اجتماعيا: يهتم بدمج الفئات المستبعدة والمحرومة في النظام المالي الرسمي من خلال العمل على التوصيل واتاحة الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع خاصة في المناطق النائية والعمل على رفع مستوى معيشتهم والتقليل من حدة الفقر في المجتمع والتحسين في المستوى المعيشي للأفراد. (صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

ب- اقتصاديا:

■ تعزيز الاستقرار المالي.

■ المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

■ مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

■ جذب المنشآت الغير رسمية الى القطاع الرسمي.

كما له اثار ايجابية على القطاع المصرفي تتمثل في تنويع الاصول المصرفية وجذب العملاء وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة ما يوفر قاعدة بيانات ضخمة للبنوك. (أحمد فؤاد، 2015)



ت- استراتيجيا: تهدف الدول الى تحقيق نظام مصرفي قوي فتسعى الى تعزيز الإطار المتكامل لتحقيق الشمول المالي، والموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي والاهداف الاخرى المتمثلة في الاستقرار المالي، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة لما له من أثر عليها. (صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

1.4. ابعاد الشمول المالي:

حسب مقرر المجموعة G20 للشمول المالي يتم قياس الشمول المالي بثلاثة مؤشرات تتمثل في: الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

1. الوصول الى الخدمات المالية: يتمثل بعد الوصول الى الخدمات المالية الى مدى قدرة افراد المجتمع للوصول الى الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية. (عجور، 2017)

هذا ما يعكس قدرة المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية، ويستلزم ذلك تحديد العوائق المحتملة التي تواجه المؤسسات المالية والعملاء عند الاستفادة من الخدمات المالية مثل فتح حساب مصرفي، الحصول على قرض، والتكاليف المترتبة على ذلك والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع)، اجهزة الصراف الآلي... الخ، للحصول على البيانات والمعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. (شني و الخضر، 2018)

وتعتبر قدرة الوصول الى الخدمات المالية الخطوة الاولى الى الشمول المالي لان حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال وإرسال المدفوعات واستلامها. ما يجعل حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية اخرى، وهذا هو السبب في ان ضمان وصول الاشخاص في جميع انحاء العالم في حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020. (s.d., <https://www.albankaldawli.org/>)

2. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية وهذا يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (مصطفى، كريم، عدنان، و عبد الله)

ويتم قياس مدى بعد الخدمات المالية بمجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم او حساب ائتمان.
- عدد حملة بوليصة التامين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة معينة.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها قروض قائمة. (بهناس، حميد، و بسياسة، 2019)



3. جودة الخدمات المالية: على مدى 30 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول اعمال الدول النامية مما يتطلب تحسين الوصول الى الخدمات المالية، حيث لا يزال مشكل الوصول الى الخدمات المالية قائما. فبناء على هذا فان عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي حيث يتطلب اجراء دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة للأفراد. (مصطفى، كريم، عدنان، و عبد الله)

II. الإطار النظري للبنوك الإسلامية

2. ماهية البنوك الإسلامية:

1.2. نشأة وتطور البنوك الإسلامية:

ظهرت البنوك الإسلامية بشكل عام لأول مرة في مطلع سنوات الستينات بصيغة تمويل اجتماعي من خلال انشاء بنك ميت-غمر بمصر في الخامس والعشرين يوليو من سنة 1963 من طرف مؤسسه الدكتور أحمد النجار، وقد تزامن تأسيسه مع بداية ممارسة مؤسسة صندوق الحجاج والمسمى «Tabung Haji» عملياته لتمكين المسلمين من ادخار أموالهم لتغطية نفقات الحج في ماليزيا سنة 1963 (Shaikh & al)، فقد سبقت هذه الأخيرة تجربة انشاء بنك إسلامي في باكستان سنة 1950 الا انها باءت بالفشل ولم تدم طويلاً.

فبعد تلاشي التجارب السابقة في انشاء البنوك الإسلامية في كل من باكستان و ماليزيا و مصر تم انشاء اول بنك إسلامي برأس مال دول المؤتمر الإسلامي سنة 1975 ممثلا في البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية تتمثل تعاملاته بالأساس مع الدول و الحكومات خاصة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (ناصر، 2006) و يهدف هذا الأخير الى دعم المشروعات التنموية و الحركة الاقتصادية و تحقيق التقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء و اعانة المجتمعات الاسلامية في الدول الغير أعضاء (شعاشعية لخضر، 2007)، في نفس العام أنشئ أول بنك إسلامي خاص يتعامل مع الافراد و هو بنك دبي الإسلامي. (ناصر، 2006)

2.2. تعريف البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تباشر اعمالها المصرفية وفق أسس الشريعة الإسلامية وقواعدها المصرفية (الطيّار، صفحة 76). حيث يعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع وتوظيفها بشكل فعال من اجل تعظيمها ونموها وفق أسس احكام الشريعة الإسلامية وما يخدم شعوب الامة (حيدر يونس الموسوي و كمال كاظم جواد، 2009)

المصرف (البنك) الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع (على اختلاف أنواعها) واستخدامها في مختلف صيغ التمويل الإسلامي (مراجعات، تورق، مشاركات، إيجارات....)، على غرار عمليات البنوك التقليدية التي تقوم بتوظيفها في شكل رئيسي متمثلا في القروض (بفائدة)، كما يشترك النوعان في تقديم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية (كصرف العملات والحوالات والكفالات وغيرها) (عبد الكريم أحمد قندوز، 2021).

تعتمد البنوك الإسلامية على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لتقديم خدماتها المصرفية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية على أساس مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر. (باديس و آخرون، 2021)



البنوك الإسلامية تلعب دور البنوك التجارية والمصرف الاستثماري ومصرف التنمية لهذا تعتبر أيضاً مصارف متعددة الأغراض. فلا يقتصر عملهم على المدى القصير ولا على المدى المتوسط والطويل بل يشمل المدينين القصير والمتوسط، الامر الذي ينعكس على هيكل استخداماتها ومواردها .

ومن خصائص البنوك الإسلامية الأخرى أنها لا تتعامل بفائدة أخذاً أو عطاء، ذلك لالتزامها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب أنها لا تقدم قروضاً نقدية إلا على شكل تمويل عيني، وهو ما يمنحها صفة البنوك التي لا تجري معاملات ائتمانية.

تقوم البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في تحمل المخاطر والنائج، سواء كان ذلك في الربح أو الخسارة، بدلاً من الاعتماد على علاقة الدائنين والمدينين مثل البنوك التقليدية. (محمود الأنصاري و آخرون، 1988، صفحة 39) تعتمد البنوك الإسلامية عند تقديم خدماتها على نوعين منها ما يتعلق بالتمويل والاستثمار ومنها ما يتعلق بالخدمات المصرفية.

3.2. صيغ التمويل الإسلامي:

لا تختلف البنوك الإسلامية عند تقديم خدمات مصرفية عن تلك التي تقدمها المصارف التقليدية غير ان ما يميزها هو عدم تعاملها بتطبيق أسعار فوائد على خدماتها المالية المقدمة للزبائن، ومن بين الخدمات المالية التي تقدمها هذه الأخيرة تتمثل في:

أ- المشاركة: هي عقد بين بنك او مؤسسة مالية، من أجل المشاركة في رأس مال مؤسسة أو مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح. (النظام رقم 02-2020)

ب- المراجعة: اتفاق بين طرفين احدهما يقدم المال و الاخر يقوم باستثماره على ان يكون الربح حسب ما يتفقان عليه و الخسارة على صاحب المال (يوسف التوم حسب الرسول و و آخرون ، 2012)

ت- الاجارة: هي عقد ايجار يتجسد في صيغة شراء يقوم البنك من خلالها بشراء معدات من عند الموردين ثم تأجيرها للزبائن (اجارة منتهية بالتملك)، وتخص ممتلكات المعدات دائمة وغير قابلة للتلف وكذا العقار، وعند نهاية مدة العقد يوقع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا له. (Rapport annuel 2021, BNA, 2021, p. 76)

ث- المضاربة: يقصد بالمضاربة اشتراك شخصين في فعل واحد، بمعنى التزام رب المال بدفع المال الى المضارب ليتجر فيه وينمي، بحيث يتفقا على نسبة الربح المشترك بينهما، على ان تكون الخسارة على رأس المال فقط إلا إذا ثبت التعدي (سوء الأمانة) من طرف المضارب. (ريحان بكر)

يقصد بها ان يقوم البنك بعقد صفقة مع عميل او أكثر بحيث يقدم البنك المال ويلتزم العميل بتقديم الجهد، بحيث هنا يكون البنك صاحب رأس المال والعميل الشريك المضارب. (حفيظ، 2018)

ج- استئصال: عقد يتعهد بمقتضاه البنك او المؤسسة المالية بتسليم سلعة الى زبونه صاحب الامر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين. (النظام رقم 02-2020)



ح- السلم: هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر على أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد. (النظام رقم 02-2020)

وجاءت مشروعيتها في قوله تعالى: «يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فأكتبوه» (البقرة)

4.2. الخدمات البنكية الإسلامية:

يقدم البنك الإسلامي خدمات مالية مصرفية مثل باقي البنوك التجارية الا انه ما يميزها هو عدم تطبيق أسعار فائدة مقابل هذه الخدمات تفاديا للتعاملات الربوية وحتى لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الخدمات في: (ناصر، 2006، صفحة 24)

- فتح الحسابات الجارية (إصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية، الحسابات الادخارية والاستثمارية)
- تحصيل الأوراق التجارية
- التحويلات الداخلية والخارجية
- بيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة
- عمليات الأوراق المالية (أسهم دون سندات)
- تأجير الخزائن الحديدية
- إصدار خطابات الضمان
- فتح الاعتمادات المستندية
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية... إلخ

5.2. أهمية وفوائد البنوك الإسلامية:

يتميز التمويل الإسلامي بالاستقرار والسعي الى تعزيز النمو وخلق فرص عمل على المدى الطويل مع استبعاد الفائدة والمضاربة بالأسعار والادخار ومنع الغرر (عدم اليقين المبالغ فيه)، وتوسع التمويل الإسلامي يسهم في كثير في زيادة النشاطات في القطاع الحقيقي من خلال اتاحة قنوات تمويل بدلاً من الأنشطة المالية مثل المضاربة والتوريق وما إلى ذلك، و هذا في الواقع أحد الأسباب التي تجعل البنوك الإسلامية تتمتع بميزة نسبية مقارنة بالبنوك التقليدية (عبد الكريم أحمد قندوز، 2021، صفحة 26).

أ- تشجيع تمويل الأفراد الذين ليس لديهم أصول: يتيح الكثير من أشكال التمويل الإسلامي خاصية تقاسم المخاطر بين أطراف العقد كما هو الحال في عقدي المشاركة والمضاربة، اين يقتسم طرفا العقد (البنك الممول والعميل الممول) أخطار الاستثمار (وفق شروط كعدم التعدي أو التقصير) كما يقتسمان الأرباح، وهذه العقود لا تحتاج في العادة إلى تقديم ضمانات مادية من طرف الممول على غرار البنوك التقليدية التي تشترط توفر الضمانات (أصول) لتقديم القروض. لهذا يُفترض أن أشكال التمويل الإسلامي تشجع على المزيد من الاستثمار وبالتالي النمو - خاصة



للأفراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على تمويل بسبب نقص الأصول التي يمكن أن تكون بمثابة ضمان (عبد الكريم أحمد قندوز، 2021، صفحة 26).

ب- تحفيز الادخار: غالبا ما يفضل افراد المجتمع عامة والمجتمعات الإسلامية بصفة خاصة الاحتفاظ بمدخراتهم بدلا من وضعها في شكل ودائع في البنوك التقليدية وذلك تفاديا لتعاملها بالربا والحصول على فوائد جراء وضع ودائعهم لدى البنوك التقليدية نسبة الى معتقداتهم التشريعية وخوفا من حصولهم على فوائد ربوية، وهذا ما يؤدي الى اكتناز تلك الأموال خارج النظام التمويلي الرسمي مما يؤدي الى عدم استخدامها بكفاءة، فالبنوك الإسلامية جاءت لتوفر بديلا لادخار تلك الأموال لإعادةّها الى دائرة الاقتصاد الرسمي.

ت- تعزيز الاستقرار المالي: أدت معظم فترات الازدهار والانحيار في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة إلى العديد من نقاط الضعف الأساسية الضمنية في الأعمال المصرفية التقليدية، وهي: الرافعة المالية العالية، والتمويل بالجملة، واستخدام الأدوات المالية المعقدة. على غرار التمويل الإسلامي، نظراً لأن الودائع قصيرة الأجل تمول المعاملات قصيرة الأجل والودائع طويلة الأجل تستخدم للاستثمارات طويلة الأجل، فلا يوجد خطر من اختلال الميزانيات العمومية مع البنوك الإسلامية، ولا تسمح مبادئ التمويل الإسلامي الأدوات المالية التي تنطوي على المخاطرة الشديدة، مثل المشتقات المالية ومبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، بنظام أكثر قوة وأقل عرضة للأزمات المالية (عبد الكريم أحمد قندوز، 2021، صفحة 26).

ث- تمويل المشاريع: تعمل البنوك الإسلامية على إتاحة وتسهيل العمليات المصرفية لإتاحة التمويل لجميع افراد المجتمع، اذ تقوم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية على أساس المشاركة كما انها تحقق مصالح كبيرة للمجتمع الإسلامي، كما أنه يشجع على مشاريع الاستثمار التي تخص قطاع انتاج السلع والخدمات بما يعود بالنفع على المجتمع وقد يتلقى مقابل من الربح جراء حجم العمل الذي يقوم به، بذلك تعم الفائدة للمستثمر أولا وللمصرف الإسلامي ثانيا وللمجتمع ككل (الطبار، الصفحات 86-87).

III. الدراسة التطبيقية للبنوك الإسلامية والشمول المالي

3. تقديم متغيرات الدراسة:

إن كلا من التمويل الإسلامي و الشمول المالي يحملان هدفا مشتركا يتمثل في تمكين الفئات المهمشة ماليا (جمال الجويني و عبد الكريم قندوز، 2021)، و عليه فإن أهمية المصارف الإسلامية تكمن كونها تقدم حولا مالية للفئات المحجومة عن المعاملات البنكية التقليدية لاعتبارات مختلفة والتي قد تكون اعتبارات دينية أو مالية أو جغرافية، لذلك ارتأينا اجراء دراسة قياسية للكشف عن مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تمثيله ببعد الوصول الى الخدمات المالية من خلال أجهزة الصراف الآلي ATM.

1.3. عرض دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة: المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة في الجدول التالي:



الجدول 01: " المؤشرات الإحصائية الوصفية لتغيرات الدراسة "

	مجموع أصول البنوك الإسلامية TA	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) GDP	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM
Mean	178.4948	429205.0	5.996875
Median	170.6740	430601.4	6.150000
Maximum	392.5870	456473.3	9.640000
Minimum	38.65400	388241.5	1.270000
Std. Dev.	118.1149	20193.11	2.769315
Skewness	0.498603	-0.347568	-0.337361
Kurtosis	2.127453	2.101874	1.962751
Jarque-Bera	1.170504	0.859896	1.020758
Probability	0.556966	0.650543	0.600268
Sum	2855.917	6867280.	95.95000
Sum Sq. Dev.	209267.1	6.12E+09	115.0365
Observations	16	16	16

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

2.3. تحليل مخرجات الدراسة:

أ- **مجموع أصول البنوك الإسلامية:** قدر متوسط أصول البنوك الإسلامية ب قيمة 178.49 مليار دينار جزائري و 170.67 مليار دينار جزائري لقيمة الوسيط خلال فترة الدراسة، فقد سجلت سنة 2019 أكبر قيمة قدرت ب 392.58 مليار دج في حين أدنى قيمة سجلت ب 38.65 في سنة 2004، بانحراف معياري بلغ 118.11. اما بالنسبة الى قيمة الاحتمال لاختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي قدرت بنسبة 1.17 وهي قيمة أكبر من 0.05، وبهذا يتم قبول فرضية التوزيع لقيم الأصول خلال الفترة الدراسية.

ب- **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:** خلال فترة الدراسة قدر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بقيمة 429205 دج وقيمة الوسيط كانت 430601.40 دج، حيث أكبر قيمة سجلت ب 456473.30 سنة 2016 في مقابل اقل قيمة سنة 2005 ب 388241.50، بانحراف معياري سجل 20193.11. وفيما يخص قيمة الاحتمال لاختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي سجلت بنسبة أكبر من 0.05 ما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي خلال فترة الدراسة.

ت- **مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي ATM:** سجلت فترة الدراسة متوسط عدد أجهزة الصراف الآلي ATM ب 5.99 في مقابل قيمة الوسيط المقدرة ب 6.15، وكانت أكبر قيمة 9.640000 خلال سنة 2019 في حين أدنى قيمة سنة 2004 ب 1.270000 بانحراف معياري 2.76.



وفيما يخص قيمة الاحتمال لاختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي فاقت 0.05 نسبة ومنه يتم قبول فرضية التوزيع الطبيعي خلال فترة الدراسة.

3.2. تقدير النموذج الخطي للشمول المالي ATM: من أجل إتمام الدراسة القياسية للعلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي، لابد من تقدير نموذج الدراسة من خلال تحديد المعادلة الخطية للنموذج الخاص بالشمول المالي المقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي ATM، وعليه تعطى المعادلة بالشكل التالي:

$$FI(ATM)=B_0+B_1TASBI+B_2GDP+\varepsilon T$$

تمثل هذه الصيغة معادلة الشمول المالي في الجزائر ممثلة بمتغيرين مستقلين مع الأخذ بعين الاعتبار باقي المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الشمول المالي من خلال ادراج حد الخطأ العشوائي. حيث يمثل:

FI: مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد الأجهزة الصراف الآلي ATM.

TASBI: مجموع الأصول للبنوك الإسلامية.

GDP PCAP: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالعملة المحلية).

εT: حد الخطأ العشوائي.

الجدول 02: " نتائج التقدير "

Dependent Variable: ATM

Method: Least Squares

Date: 10/04/22 Time: 23:24

Sample: 2004 2019

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-28.61430	6.059613	-4.722133	0.0004
TASBI	0.010735	0.002571	4.174562	0.0011
GDP	7.62E-05	1.50E-05	5.064466	0.0002
R-squared	0.963509	Mean dependent var	5.996875	
Adjusted R-squared	0.957895	S.D. dependent var	2.769315	
S.E. of regression	0.568246	Akaike info criterion	1.874837	
Sum squared resid	4.197752	Schwarz criterion	2.019698	
Log likelihood	-11.99870	Hannan-Quinn criter.	1.882256	
F-statistic	171.6281	Durbin-Watson stat	1.002488	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews



من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج **Eviews** تقدر معادلة الشمول المالي بالصيغة التالية:

$$FI(ATM)=B_0+B_1TASBI+B_2GDP+\varepsilon T$$

ومنه:

$$FI(ATM) = -28.6142952688 + 0.0107347765719 * TASBI + 7.62 * GDP$$

التفسير الاحصائي للنتائج:

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم **02** نلاحظ أن مجموع الأصول للبنوك الإسلامية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالعملة المحلية لهما أثر إيجابي على مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي **ATM**؛ هذا ما يفسر وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي قدره 5٪ بين دخل الفرد وعدد وحدات الصراف الآلي **ATM**.

التفسير الاقتصادي للنتائج: بعدما قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها تحليلًا إحصائيًا نقوم بتفسيرها اقتصاديًا، فبالنسبة لأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي على الشمول المالي، فإن زيادة نصيب الفرد من الدخل بمقدار **100000** دينار جزائري تؤدي إلى زيادة في عدد وحدات الصراف الآلي بـ **7** وحدات تقريبًا (بشكل دقيق **7.62**)؛ كذلك بالنسبة لأثر أصول البنوك الإسلامية على الشمول المالي، ففي حالة زيادة أصول المصارف الإسلامية بمقدار **100** مليار دينار يؤدي إلى زيادة عدد وحدات الصراف الآلي بمقدار وحدة واحدة.

اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم اختبار **t-students**:

بما أن القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية في حدود 5٪ نقبل بالدلالة الإحصائية للمعالم المقدرة في المعادلة B_1, B_2 مما يفسر وجود دلالة إحصائية لأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

حسب القيمة الاحتمالية لاختبار **t-students** للمعلمة B_1 المتمثلة في مجموع الأصول للبنوك الإسلامية المقدرة بـ **0.0011** فهي أقل من مستوى الدلالة **0.05**، فإنه يمكن القول إن المعلمة B_1 ذات معنوية إحصائية خلال فترة الدراسة؛ كذلك بالنسبة للمعلمة B_2 المتمثلة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالعملة المحلية) فإن القيمة الاحتمالية لاختبار **t-students** قدرت بـ **0.0002** فهي أقل من مستوى الدلالة **0.05**، ومنه فإن المعلمة B_2 ذات معنوية إحصائية خلال فترة الدراسة.

القوة التفسيرية للنموذج:

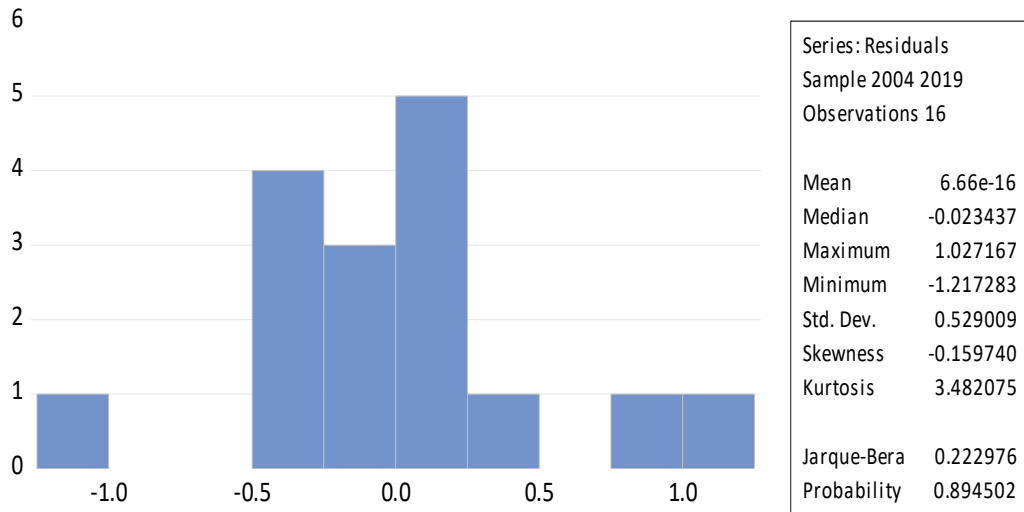
من خلال معامل التحديد $R^2=0.96$ ما يعني أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مجموع الأصول للبنوك الإسلامية و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالعملة المحلية) فسرت حوالي 96٪ من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي المقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي **ATM** خلال فترة الدراسة.



اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر F المقدرة بـ 0.00 وهي أقل من 0.05 ، يمكن القول بأنه يوجد دلالة كلية للنموذج المقدر بمعنى ان المتغيرات المستقلة المتمثلة في مجموع الأصول للبنوك الإسلامية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالعملة المحلية) تؤثر بشكل معنوي ككل على الشمول المالي، وبالتالي وجود دلالة كلية لقيمة معامل التحديد خلال فترة الدراسة.

الجدول 03: "اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي"



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال جدول رقم 03 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، يُلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار **Jarque-Bera** للتوزيع الطبيعي قد تجاوزت 5٪، على أساسه يمكن القول ان بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً لعدم وجود أدلة كافية من بيانات العينة، خلال فترة الدراسة المحددة، لدعم الفرضية البديلة.

4.3 اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء ARCH: سنحاول من خلال هذا الاختبار اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء، مما يمكننا من الحصول على نتائج متحيزة في معادلة الشمول المالي، وسنعمد في ذلك على اختبار **ARCH**، حيث يظهر لنا القيمة الاحتمالية لمعامل لاغرونج والقيمة الاحتمالية الإحصائية فيشر على التوالي 0.972 و 0.974 وهما أكبر من 0.05 مستوى الدلالة؛ وعليه يتم قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء حسب اختبار **ARCH**.



الجدول 04: " اختبار ARCH لفرضية تجانس تبين الأخطاء "

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001051	Prob. F(1,13)	0.9746
Obs*R-squared	0.001212	Prob. Chi-Square(1)	0.9722

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/04/22 Time: 23:26

Sample (adjusted): 2005 2019

Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.276625	0.139842	1.978126	0.0695
RESID^2(-1)	0.008966	0.276624	0.032413	0.9746
R-squared	0.000081	Mean dependent var		0.279111
Adjusted R-squared	-0.076836	S.D. dependent var		0.436398
S.E. of regression	0.452854	Akaike info criterion		1.377071
Sum squared resid	2.665995	Schwarz criterion		1.471478
Log likelihood	-8.328033	Hannan-Quinn criter.		1.376065
F-statistic	0.001051	Durbin-Watson stat		1.189020
Prob(F-statistic)	0.974635			

الجدول 05: " اختبار WHITE لفرضية تجانس تبين الأخطاء "

Heteroskedasticity Test: White

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.693990	Prob. F(5,10)	0.6398
Obs*R-squared	4.121707	Prob. Chi-Square(5)	0.5320
Scaled explained SS	3.376827	Prob. Chi-Square(5)	0.6421

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/04/22 Time: 23:26

Sample: 2004 2019

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-217.5069	195.2018	-1.114267	0.2912
TA^2	-3.33E-05	4.27E-05	-0.780437	0.4532
TA*GDP	4.51E-07	4.73E-07	0.952943	0.3631
TA	-0.181371	0.187433	-0.967658	0.3560
GDP^2	-1.38E-09	1.25E-09	-1.102673	0.2960
GDP	0.001098	0.000989	1.110255	0.2929



R-squared	0.257607	Mean dependent var	0.262359
Adjusted R-squared	-0.113590	S.D. dependent var	0.426893
S.E. of regression	0.450486	Akaike info criterion	1.523017
Sum squared resid	2.029376	Schwarz criterion	1.812738
Log likelihood	-6.184135	Hannan-Quinn criter.	1.537853
F-statistic	0.693990	Durbin-Watson stat	2.261410
Prob(F-statistic)	0.639829		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدولين السابقين، نلاحظ ان اختبار (Heteroskedasticity) باستخدام كل من اختبار White و ARCH يظهر ثبات تبيان الأخطاء للنموذج المقدر لعدم وجود أدلة كافية من بيانات العينة لدعم الفرضية البديلة.

الخاتمة:

في الختام من خلال ما تطرقنا اليه في دراستنا وحسب نتائج الدراسة القياسية التي خلصت الى أنه يتأثر الشمول المالي المقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي **ATM** بشكل إيجابي بالمتغيرات المستقلة محل الدراسة المتمثلة في مجموع الأصول للبنوك الإسلامية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالعملة المحلية)، يتجلى لنا أن العلاقة بين البنوك الإسلامية متمثلة في أصول البنوك الإسلامية و أجهزة الصراف الآلي **ATM** باعتباره مؤشر للشمول المالي في الجزائر هي علاقة موجبة و بالتالي يمكن القول ان البنوك الإسلامية تساهم إيجابيا في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية إسلامية عن طريق أجهزة الصراف الآلي وهذا ما يؤدي بدوره الى إقبال الافراد للاستفادة من تلك الخدمات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه يتأثر الشمول المالي من الخدمات المالية المقدمة من البنوك الإسلامية، غير أن هذا لا يعني ان الشمول المالي يسجل مستويات مرتفعة في الجزائر فلا تزال نسبه تسجل بمستويات ضعيفة، و يرجع هذا الى قلة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر فهي تقتصر على بنكيين اثنين (بنك البركة و بنك السلام)؛ كما أنه هاتين الأخيرتين لا تتوفر في جميع ولايات الوطن و بالتالي لا تتمتع بالانتشار المصرفي الكافي للاستفادة من خدماتها و هذا ما يفسره صغر حجم العينة محل الدراسة، و منه يتم نفي الفرضية الثانية التي تنص على أنه تتمتع البنوك الإسلامية في الجزائر على انتشار واسع في الساحة المصرفية.

قائمة المصادر والمراجع:

- سورة البقرة. (بلا تاريخ). الآية 282.
- اضاءة نشرة توعوية. (فبراير 2016). السلسلة الثامنة(لعدد 07)، 04. الكويت: معهد الدراسات المصرفية.
- الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 15 سبتمبر 2020. (بلا تاريخ). الجريدة الرسمية العدد 37 الصادر في 15 سبتمبر 2020. 09.



- العباس بمحاس، حميد، و عز الدين بسياسة. (2019). أسس و متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية. معارف، 14(02).
- النظام رقم 02-2020. (بلا تاريخ). النظام رقم 02-2020. النظام رقم 02-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية. بنك الجزائر.
- بكر ريجان. (بلا تاريخ). صيغ التمويل و العمليات المصرفية الاسلامية (عينه من الصيغ المهمة للتمويل الاسلامي-القسم الثاني-). مجلة الدراسات المالية و المصرفية .
- جمال الجويني، و عبد الكريم قندوز. (يونيو، 2021). أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. (8). صندوق النقد العربي.
- حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة) (أطروحة دكتوراه). صفحة 12. فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.
- حيدر يونس الموسوي، و كمال كاظم جواد. (2009). المصارف الاسلامية و تحديات العولمة و التحرر المالي مع اشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2. مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، 11(4)، 98-121.
- خليل أحمد فؤاد. (2015). آليات الشمول المالي نحو الوصول الى الخدمات المالية. مجلة الدراسات المالية و المصرفية (03)، صفحة 01.
- د.الوليد طلحة، و الفران صبري. (ديسمبر، 2020). الشمول المالي الرقمي. تاريخ الاسترداد 10, 2021، من صندوق النقد العربي <https://www.amf.org.ae/ar>.
- بسبع عبد القادر، و د.طهراوي دومة علي. (بلا تاريخ). واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (FINDEX2017). المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، الصفحات 04-05.
- صورية شني، و د.السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، 03(02)، 109.
- فلاق صليحة، د.حمدي معمر، و د.حفيفي صليحة. (ديسمبر، 2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، 07(04)، 4.
- كريستوفر باين. (2017). الشمول المالي و محور الأمية المالية في دولة الكويت. معهد الدراسات المصرفية.
- سليمان ناصر. (2006). تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع و الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة. مجلة الباحث (02)، 23-29.



- شعاشعية لخضر. (2007). الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية. مجلة الباحث(5)، 167-172.
- عبد السلام الرضا مصطفى، حيدر محمد كريم، عزيز جواد عدنان، و سنان حرجان عبد الله. (بلا تاريخ). دور الاشتغال المالي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في مصرف بغداد التجاري. المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية و المالية، جامعة جيهان - اربيل.
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2021). التمويل الإسلامي و النمو الإقتصادي-دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي-. التمويل الإسلامي و النمو الإقتصادي-دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي-(7). دراسات معهد التدريب و بناء القدرات: صندوق النقد العربي.
- عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار. (بلا تاريخ). البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق.
- محمود الأنصاري، و آخرون. (أكتوبر، 1988). كتاب البنوك الإسلامية (الإصدار الطبعة الثامنة).
- نبيلة باديس، و آخرون. (2021). أهمية المصارف الإسلامية في تفادي الأزمات المالية. مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، 06(02)، 208-218.
- نقادي حفيظ. (ديسمبر، 2018). صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية. مجلة الحقيقة، 17(04)، 242.
- يوسف التوم حسب الرسول ، و و آخرون . (أغسطس، 2012). مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الاسلام. مجلة العلوم و البحوث الإسلامية(05)، 6.
- (s.d.). Consulté le 10 17, 2021, sur <https://www.albankaldawli.org/>.
- Rapport annuel 2021, BNA. (2021). Rapport annuel.2021 .
- Salman Ahmed Shaikh و al، (بلا تاريخ). Role of Islamic Banking in Financial Inclusion: Prospects and Performance .doi:10.1007/978-3-319-45910-3_3
- www.albankaldawli.org. (s.d.). Consulté le 10 17, 2021, sur <https://www.albankaldawli.org/>.